

# العنف ضد المرأة في الاردن: واقع وحقائق



● تظهر احصائيات ادارة حماية الاسرة في عام ٢٠٠٦ انه كان هناك ١٧٦٤ حالة وقضية تم توديع ٧٩٤ للقضاء (٧٣١ قضية اعتداء جنسي و٦٣ قضية اعتداء جسدي)

● تعاملت وزارة التنمية الاجتماعية مع ١٢٠٠ حالة عنف ضد النساء في عام ٢٠٠٦

● وبما أن دار الوفاق الأسري تعمل تحت مظلة وزارة التنمية الاجتماعية فقد قامت الدار بالتعامل مع وإيواء ٢٩٠ سيدة و ٥٤ طفل بين إيواء طارئ ومؤقت منذ افتتاحها ولغاية ٢٠٠٧/١٢/٣١

● تنفيذ إحصائيات وزارة التربية والتعليم لعام ٢٠٠٦ بوجود ٤٨ حالة عنف تشمل هذه الأرقام الذكور والإناث.

● تعامل المعهد الدولي لتضامن النساء مع ٣١٤٦ امرأة بشكل عام ونساء معنفات بشكل خاص والإحصاءات تشمل عدد النساء اللواتي راجعن المعهد في عام ٢٠٠٦ لغايات متعددة منها الاستشارات القانونية والاجتماعية وخلافات زوجية.

● المركز الوطني للطب الشرعي: يتعامل المركز مع ما معدلة ٧٠٠ حالة اعتداء جنسي ضد النساء سنويا . كما بلغ عدد حالات القتل ضد النساء ١٢٠ حالة في عام ٢٠٠٦ منها ١٨ حالة مصنفة و مسجلة رسميا ضمن مايسمى بالجرائم على خلفية الشرف.

● يتعامل المركز الوطني لحقوق الانسان مع ما يقارب ٢٠٠ شكوى سنويا حول العنف.

● مركز التوعية والإرشاد الأسري: تم التعامل مع ٢١٢٢ في العام ٢٠٠٧.

● بلغ عدد الحالات التي تعاملت معها ميزان: مجموعة القانون من أجل حقوق الإنسان ٢٢٥ في عام ٢٠٠٧ اضافة الى ان ٤٩٢ قامت بمراجعة ميزان شخصيا و ٢٧٩١ عن طريق الهاتف. وبذلك تكون ميزان:مجموعة القانون من أجل حقوق الإنسان قد رصدت ما مجموعة ٢١٥٨ امرأة معنفة

لقد وقع الاردن على اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة في ٢ كانون الأول ١٩٨٠ وصادق عليها في ١ تموز ١٩٩٢. كما قدمت الأردن وضمن التزاماته وتعهداته بتنفيذ الاتفاقية بتقديم تقارير دورية للجنة المعنية كان الأول والثاني منها في عام ١٩٩٣ والثالث والرابع في عام ٢٠٠٥

«يعتبر العنف ضد النساء قضية عالمية ولا تقتصر على شعوب معينة، كما قضية العنف ضد النساء والفتيات مشكلة حقوق إنسان ومشكلة صحية واجتماعية وقبل كل شيء فهي انتهاك لحياتها. وللعنف نتائج وخيمة على النساء انفسهن والاطفال والعائلة والمجتمع.

## ما هو العنف ضد المرأة؟

«العنف ضد المرأة» أي فعل يقع على المرأة وينتج عنه إيذاء جسدي أو جنسي أو نفسي أو أي شكل من أشكال المعاناة مثل التهديد بهذه الأفعال أو الاكراه أو الإجبار أو الحرمان من كافة الحقوق سواء وقعت ضمن إطار العلاقات الأسرية أو العلاقات الاجتماعية أو العلاقات المهنية.

## العوامل التي تساعد في حدوث العنف

«اظهرت الدراسات أنه ليس هناك أسباب مباشرة لممارسة العنف ولكن هناك ما يسمى بعوامل الخطورة للعنف. وقد يستخدم من يمارس هذه العوامل أعدارا للسلوك العنيف. إن سوء الأوضاع الاقتصادية وتدني المستوى التعليمي والمعرفي وقلة الحوار داخل الأسرة إضافة الى نوعية العديد من البرامج التي يتم بثها عبر وسائل الإعلام والتي تشجع وتربي السلوك العنيف ، جميع هذه العوامل بالإضافة الى غيرها تساعد في حدوث العنف داخل الأسرة والذي غالبا ماتكون المرأة والطفل ضحايا لهذا السلوك.

العنف الاسري ضد المرأة في الاردن: أرقام وإحصائيات



منذ عام ٢٠٠٠ وتعاملت مع ٢٢١١٦ مراجعة لخدمات ميزان.

● قام اتحاد المرأة الأردنية بالتعامل مع ٧٧٥ سيدة ما بين عام ١٩٩٩-٢٠٠٦: حيث تم إيواءهن في الدار التابعة للإتحاد مع ١٩٠ طفلاً مرافق لهن. ومن خلال خدمات الخط الساخن تعامل الإتحاد مع ١٤ ألف سيدة خلال هذه السنوات. ومن خلال دار ضيافة الطفل تعامل الاتحاد مع ٣٥٠٠ أسرة.

● تقوم وزارة العدل بإعداد إحصائيات متعلقة بقضايا العنف الأسري والتي تم إنشاء قاعدة بياناتها استناداً إلى استمارة صممت خصيصاً لقضايا العنف الأسري والتي تم توزيعها على المحاكم في المملكة وتشمل قضايا العنف الأسري لعام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ ومن النتائج التي خرجت بها هذه الإحصائيات لغاية الآن: إن مجموع عدد القضايا المتعلقة بالعنف الأسري بلغت (١٣٢) قضية وردت من (١١) محكمة (٢) بداية، «٩» محكمة صلح)، وبلغ عدد جرائم الإيذاء والتعطيل لأقل من عشرة أيام حوالي (١٠٩) قضية وبلغت نسبة هذه القضايا حوالي (٨٢،٦٪) من مجموع جرائم العنف الأسري الأخرى والتي تشتمل عليها هذه الاستمارة مثل جرائم الذم والقذف والتحقيق وجرائم المداعبة المنافية للحياء، وإن عملية الحصول على الاستمارات من المحاكم ما زالت مستمرة.

بالنظر إلى الأرقام الواردة من المؤسسات العاملة مع العنف ضد المرأة يمكن استخلاص ما يلي:

■ لا شك ان هناك مشكلة في موضوع قياس العنف مما يعكس عدم قدرة على تحديد العنف ضد المرأة لان الصورة الحقيقية غير مكتملة وهذا يعود الى عدم وجود نظام رصد وطني يمكن من خلاله معرفة حجم المشكلة، فكل مؤسسة تحتفظ بأرقامها الخاصة بها اضافة الى صعوبة قياس العنف وهذه مشكلة عالية.

■ بعض المؤسسات لا تقوم بتوثيق الحالات التي تتعامل معها والنتيجة عدم وجود ارقام واحصائيات.

■ لا يمكن استخلاص نسب أو معدلات من الأرقام

الواردة لأغراض المقارنة مما يجعل التخطيط المستقبلي والرصد مسألة صعبة.

■ هناك خلط بين الأرقام الحقيقية للنساء المعنفات وبين النساء اللواتي يذهبن الى المؤسسات للحصول على الاستشارات في كافة المجالات.

## ماذا نستخلص من غالبية الدراسات حول العنف في الأردن؟

● الرجال هم المتسببون في العنف الواقع على المرأة في غالب الأحيان ان لم يكن في جميعها؛

● العنف يقع على النساء من الرجال المقربين منهن مثل الزوج والأب والأخ .

● أكثر أشكال العنف داخل العائلة يكون موجهاً نحو المرأة، إذ جاء في إحصاءات إدارة حماية الأسرة لعام (١٩٩٨ - ٢٠٠٠) التي سجلت العديد من القضايا والاعتداءات، لعل أبرزها هتك العرض والشروع بالقتل، وقد بلغت (١١١٢) قضية .

● لا يحدث العنف الجسدي بمعزل عن العنف النفسي واللفظي؛

● العنف ضد المرأة لا يقتصر على شريحة اجتماعية واحدة وإنما يمتد إلى كافة الشرائح في معظم المجتمعات.

● العنف ضد الزوجة ناتج عن الاضطرابات النفسية لأحد الأزواج لعدم القدرة على تحمل مواقف الإحباط والضغط النفسي وضعف الإحساس بالمسؤولية والأنانية والغيرة وفقدان الإشباع العاطفي. وتشير الدراسات في هذا الصدد، إلى أن أكثر الأشخاص الذين يمارسون العنف هم من مضطربي الشخصية أو ممن يعانون من مشكلات التوتر النفسي.

● هناك علاقة بين مستوى العنف الموجه للزوجات تبعاً للمستوى الاقتصادي، إذ يرتفع مستوى العنف الموجه للزوجات بانخفاض المستوى الاقتصادي لدى الأسرة .

● هناك علاقة بين عمل الزوج والعنف الموجه للزوجة حيث أن البطالة تعني مستوى اقتصادي متدني وعدم

مقدرة الزوج على تلبية متطلبات الأسرة اليومية من جهة، إضافة إلى الضغوط النفسية الناتجة عن الإحباط لعدم إيجاد فرصة عمل والشعور بالفراغ مما يؤدي إلى حالة من التوتر النفسي التي تنعكس بشكل سلبي على العلاقة الزوجية.

● تعتقد نسبة من الأردنيين ان ضرب الزوجة والاخت والاطفال مبرر .

خصائص المؤسسات والفجوات والتحديات التي تواجه خدمات العنف ضد المرأة في الأردن:

أن إطار عمل المؤسسات العاملة مع العنف ضد المرأة في الاردن يتلخص في:

١. التخطيط ورسم السياسات

٢. إصدار وتعديل التشريعات

٣. الوقاية: بما فيها التوعية والتدريب

٤. تحويل ورعاية وحماية من العنف

٥. الدراسات والبحوث العلمية

٦. المتابعة والتقييم

● ان النسبة الكبرى من المؤسسات هي حكومية خلافا لتجارب الدول الأخرى التي يتمتع القطاع الاهلي بدور كبير بالعمل في هذا المجال.

● غالبية المؤسسات العاملة مع العنف ضد المرأة تعمل ضمن فلسفة واضحة والبعض يعمل عشوائياً ودون فلسفه وسياسة واضحة.

● نسبة كبيرة من هذه المؤسسات تقدم طيف واسع من خدمات رعاية وحماية مباشرة مثل الخدمات الصحية والنفسية والقانونية والاجتماعية دون وجود البنية التحتية اللازمة إضافة عدم وجود كوادر متخصصة.

● تحتفظ غالبية المؤسسات بسجلات لحالات النساء اللواتي تم التعامل معهن سواء على مستوى التوعية أو على مستوى الرعاية المباشرة للنساء المعنفات والبعض الآخر لا يحتفظ بسجلات أو أرقام مما يؤثر على معرفة حجم المشكلة الفعلية ومتابعة تلك الحالات.

● غالبية النشاطات مرتبطة بالتمويل مما يثير قضية ديمومة الخدمات

● عدد المؤسسات المتخصصة في رعاية وحماية النساء المعنفات محدودة جداً

● على الرغم من تطوير سياسات وطنية للحماية من العنف إلا انها ما زالت تفتقر للتطبيق على ارض الواقع.

## اهم القضايا للتعامل مع العنف لتحقيق رؤية متكاملة

● اهمية التركيز على ترسيخ العمل التشاركي

● التركيز على التشريعات/ تطوير أنظمة وتعليمات توضح قانون الحماية

● العمل على تكامل الخدمات وضمان توزيعها جغرافياً.

● العمل على تأهيل الكوادر البشرية للتعامل مع حالات العنف .

● اعادة صياغة الخطاب الإعلامي حول العنف ضد المرأة وتدريب الكوادر الإعلامية

● أهمية البرامج التوعوية الشاملة حول قضايا العنف التشريعية والخدماتية.

● بناء قاعدة بيانات وطنية تربط كافة الجهات التي تتعامل مع العنف

● ترسيخ البرامج الوطنية للمتابعة والتقييم

تم إعداد وتحضير هذه النشرة من قبل المجلس الوطني لشؤون الأسرة وبالتعاون مع مشروع القطاع الخاص لصحة المرأة الممول من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية



# VIOLENCE AGAINST WOMEN IN JORDAN: FACT SHEET

On the 2nd of December 1980, Jordan signed the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW) and ratified this international human rights instrument on the 1st of July 1992. Within its commitments to implementing the Convention, the Kingdom has submitted the required annual reports to the CEDAW Committee — the first and second in 1993 and the third and fourth in 2005.

➤➤ Violence against women is a global issue, not limited to certain peoples. Violence against women and young girls is also a human rights problem, as well as a health and social predicament, and, before anything else, it abuses their lives. Violence has grave consequences on the abused women and their children, as well as the family and the society at large.

## *What is Violence Against Women?*

➤➤ Violence against women is defined as “any act perpetrated against a woman and resulting in physical, sexual or mental harm, or in any form of suffering, such as coercion, compulsion or denial of human rights, irrespective of whether such act takes place in the framework of family relations, social relations, or occupational relations.”

## *Factors Conducive to Violence*

➤➤ Recent studies indicate that there are

no direct causes for violence. Yet, some “risk factors” have to be reckoned with. The perpetrator may use these factors as excuses for his/her violent behavior. These factors include deteriorating economic conditions, low levels of education and knowledge, and lack of dialogue within the family. Other risk factors include the types of programs broadcast over the media, which encourage and foster violent behavior. These and other factors are all conducive to the occurrence of violence within the family, where women and children are, in most cases, the victims.

## *Family Violence Against Women in Jordan: Facts and Statistics*

- Family Protection Department (FPD) statistics indicate that a total of 1,764 cases were reported in 2006, of which 794 were referred to the judiciary (731 cases of sexual assault and 63 of physical assault).
- In 2006, the Ministry of Social Development (MOSD) dealt with 1,200 cases of violence against women.
- As of the 31st of December 2007, the Family Reconciliation House (Dar AL Wefaq ), operating under the MOSD umbrella, dealt with, and provided emergency or temporary shelter to 290 women and 54 children.
- According to Ministry of Education (MOE) statistics, 48 cases of violence, involving both male and female students, were reported in 2006.
- In 2006, the Sisterhood is Global Institute (SIGI) dealt with 3,146 women, including a sizeable number of abused

women. This figure includes the number of women who visited the Institute seeking various services, including legal and social consultancies, as well as help in marital disputes.

- The National Forensic Medicine Center deals annually with an average of 700 cases of sexual abuse of women. In 2006, a total of 120 murders were committed against women, including 18 cases classified and recorded as "honor crimes."
- The National Center for Human Rights (NCHR) deals with around 200 complaints of violence every year.  
§ In 2007, the Family Awareness and Guidance Center dealt with 2,122 cases of violence against women.
- In 2007, MIZAN, the Law Group for Human Rights, dealt with 225 cases. Additionally, 492 women personally visited MIZAN, while 2,791 contacted the Group by telephone. Since the year 2000, MIZAN has monitored a total of 2,158 cases of abused women and dealt with 22,116 visiting women seeking the MIZAN services.
- During the period 1999–2006, the Jordanian Women's Union received 775 abused women, who were transferred to the Union's home together with 190 accompanying children. During the same period, the Union's hot-line received more than 14,000 calls and the Children's Guesthouse dealt with 3,500 families.
- The Ministry of Justice compiles statistics on family violence cases. A database has been established to store data transcribed

from responses to a questionnaire especially designed for family violence cases. The questionnaire was distributed among courts in the Kingdom and covered family violence cases during 2006 and 2007. These statistics reveal that, until now, the total number of violence-related cases stands at 132 reported by 11 courts (two courts of First Instance, and nine Conciliation courts. There were 109 offences of cases of injury and disablement for less than 10 days i.e. 82.6% of the total number of family violence offences included in the questionnaire, e.g., slander, libel, scorn, and indecent liberties. The process of receiving questionnaires from the courts is still going on.

From the figures reported by the various institutions involved in violence against women, the following may be concluded:

- Undoubtedly, there is a problem in measuring violence, which reflects inability to identify violence against women because the real picture is not complete. This is attributed to lack of any national monitoring system, through which the size of the problem may be determined. Each institution keeps its own figures. Furthermore, it is difficult to measure violence, which is a global problem.
- Some institutions do not document the cases they deal with. The result is lack of figures and statistics.
- It is not possible to compute ratios, averages and rates for comparison purposes from available figures. Thus, future planning and monitoring becomes difficult.
- The real numbers of abused women are

invariably confused with the numbers of women calling on institutions to seek counsel in the various areas.

### *What do we conclude from the majority of studies on violence in Jordan?*

- In most, if not all cases, men are the perpetrators of violence against women.  
§ Violence is inflicted against women by male relatives, e.g., husband, father, brother, ...
- Most of the violence offences within the family target women. FPD statistics for 1998–2000 indicate that most of the reported 1,112 cases of family violence, mainly indecent assault and attempted murder, target women.
- Physical violence does not occur in isolation of mental and verbal violence.
- Violence against women is not restricted to a single social stratum, but extends to all categories in most of the societies.
- Violence against a wife is a result of psychological disorders suffered by either spouse, because of his/her inability to tolerate frustration, and psychological stress, his/her weak sense of responsibility, selfishness, jealousy and lack of emotional satisfaction. In this regard, studies indicate that most of the perpetrators of violence have shaky personalities or suffer from psychological tension problems.
- The level of violence against wives is inversely proportionate to the family's economic standard.

- There is a relation between the husband's employment and violence against his wife. Unemployment means a lower economic standard, as well as the husband's inability to meet the family's daily requirements. It creates psychological stresses caused by frustration because of failure to find a job opportunity and a feeling of emptiness, which leads to a state of psychological tension that reflects negatively on marital relations.

- Some Jordanians believe that beating wives, sisters and children is justified.

Characteristics of institutions, gaps and challenges facing violence against women services in Jordan:

The framework, within which institutions involved in violence against women, work, is summarized as follows:

1. Planning and policy making
  2. Enacting and amending legislation
  3. Protection, including awareness and training
  4. Referral and provision of care and protection against violence
  5. Studies and research
  6. Monitoring and evaluation
- Most of the institutions involved in protecting women against violence are governmental, in contrast to the situation in other countries, where the voluntary sector plays a leading role in this area.
  - Most of the institutions involved in protecting women against violence work in accordance with a clear philosophy, while others work haphazardly, without any lucid philosophy or policy.

- A large percentage of these institutions provide a wide spectrum of direct care and protection services, e.g., health, psychological, legal and social services, without the necessary infrastructure and in the absence of specialized personnel.
- Most of the institutions keep records of the women they serve, either at the level of awareness or at the level of providing direct care to the abused women. Other institutions do not keep any records or figures, which affects the process of identifying the real size of the problem and of following up on the cases.
- Most of the activities are linked to financing, which raises the issue of sustainability of services.
- Institutions specialized in providing care and protection to abused women are very limited in number.
- Despite the development of national policies for protection against violence, these policies still lack implementation on the ground.
- Working on qualifying the required human cadres to deal with cases of violence;
- Re-vamping the communication discourse on violence against women and training media personnel;
- The importance of comprehensive awareness programs addressing the legislative and services aspects of violence;
- Establishing a national database to connect all the parties dealing with violence;
- Establishing national monitoring and evaluation programs.

The following are the most important issues that need to be addressed

in order to achieve an integrative vision for dealing with violence:

- Focusing on participatory (Multi disciplinary ) approaches;
- Developing regulations and ordinance that clarify Family Violence Protection Law.
- Working on integrating services, and guaranteeing the distribution of these services;

*This document was prepared as part of the "Advocacy and Awareness Raising Project for Violence against Women" "VAW" project, implemented by the National Council for Family Affairs in collaboration with the USAID funded Private Sector Project for Women's Health/ PSP*

2008